رأي الوسط

الانتخابات النيابية: المشاركة أو المقاطعة

□ ونحن نقترب من موعد الانتخابات النيابية في 24 أكتوبر/ تشرين الاول المقبل يزداد الضغط على الجمعيات السياسية لتحديد رأيها بوضوح حول الدخول أو عدمه. وربما ان الانظار تتوجه الآن إلى المحور الثلاثي المكون من جمعية الوفاق والتجمع القومي وجمعية العمل، الذي يمثل اتجاه المعارضة الناقدة للمجلس النيابي المقبل.

ولعل الامر يزداد حرجاً بالنسبة إلى جمعية الوفاق لانها تتزعم الاتجاه المسيطر على الساحة الاسلامية الشيعية، ولذلك فإن قرار «الوفاق» سيكون ثقله واضحاً على الانتخابات المقبلة.

بادئ ذي بدء، فإن وجود طرح معارض وطرح آخر مؤيد وكلاهما يتداولان رأييهما من داخل البحرين وبكل وضوح يعتبر من انجازات عظمة الملك الذي استطاع من خلال مبادراته ان يوفر مجالاً للتعبير عن الرأي لا يتوافر في منطقتنا العربية بهذا الشكل. وهذا الانجاز العام يعتبر ركناً اساسياً للحقوق الاساسية التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ولذلك فإن المحافظة عليه وعدم تعريضه للخطر من قبل الدولة أو المجتمع تعتبر هدفاً سامياً ومؤشراً أكيداً لاستمرارية النهج الاصلاحي الذي بدأه عاهل البلاد في فبراير/ شباط 2001.

ولعله لم يكن من المتوقع ان يحدث بعض التراجع عن عدد من الامور التي اعتقدت الاتجاهات السياسية انها حسمت بطريقة مرضية أثناء التصويت على الميثاق الوطني، لذلك شعر البعض بالاحباط وتصاعدت دعوات من هنا وهناك إلى مقاطعة الانتخابات النيابية.

ومع تفهمنا للاحباط ونتائجه، فاننا نعتقد ان المشاركة في الانتخابات النيابية – مع وجود جميع المآخذ والنقاط التي اشارت اليها المعارضة – هي الأفضل للبحرين، حكومة وشعباً.

ان الهدف الاساس الذي ناضل من اجله شرفاء الوطن هو المحافظة على كرامة المواطن وضمان عدم إهانته أو تعريضه للمعاملة السيئة، والسعي لتحقيق مشاركة حقيقية في الشأن العام.

ولربما ان ما حصل خلال الأشهر الاخيرة أثر على الجزء الثاني من الهدف المشار إليه، وهو تحقيق المشاركة – القائمة على الانتخاب – في جميع الشئون التشريعية والرقابية، الا انه ومن المؤكد فإن الجزء الأول من الهدف قد تحقق كثير منه. وفي اعتقادنا ان المشاركة في الانتخابات النيابية ستعزز كرامة المواطن وتضمن المزيد من حرية التعبير عن الرأي وعدم التعرض لأي شخص لانه خالف برأيه الموقف الرسمي. ذلك لأن المشاركة ستوفر للاتجاه المعارض الدخول في مساحة اكبر للحوار الوطني تحت قبة البرلمان، وان هذا الحوار سيسمح بالاتجاه المعارض داخل اطار النظام. ولايوجد شيء غير قابل للتغيير الا اذا كان وحيا منزلا من الله سبحانه وتعالى، ولذلك فإن الدخول سيعطي المجال لمن لديه افكار إصلاحية ان يطرحها ويطالب بها، وفي الوقت ذاته يمكن لجميع الاطراف ان يعيدوا بناء جسور الثقة.

قد يكون الخيار الأسهل هو القبول الكامل أو الرفض الكامل، إلا اننا نعيش في عالم تتعقد ظروفه يوماً بعد يوم ونحن بحاجة إلى ان نتنازل عن الخيارات البيضاء والسوداء من أجل فسح المجال لمزيد من الاصلاح.

الاقتصاد الأميركي: طور «الأزمات الدائمة»

□ شهدت اسواق المال الاميركية اسوأ أيامها منذ ضربة 11 سبتمبر/ايلول 2001 حين انخفضت قيمة الاسهم المتداولة الى ادنى درجاتها ورجعت الى مستويات اقل مما كانت عليه في منتصف العام 1997 وخريف العام 1998. ففي يوليو/ تموز الماضي انكشفت فضائح سياسية جديدة طاولت شركات ضخمة اعتبرت الى وقت قريب من اعمدة النظام الاقتصادي الاميركي. فانعكست تأثيراتها النفسية على المواطن والمستثمر في سوق الأسهم. وتعتبر «داو جونز» الحاضنة للشركات الصناعية الثلاثين الكبرى، و«ونازداك» وهي مجمع شركات التكنولوجيا، و«ستاندرد اند بورز» وتمثل اكبر 500 شركة، ابرز اسواق المال الرئيسية. وألحق الانهيارُ خسائرَ بالمستثمرين فيها قُدرت بنحو 8,6 تريليون (8 الاف و 600مليار) دولار مطيحة بالمكاسب الاجمالية التي حققتها المؤشرات من منتصف العام 1997 الى الربع الاول من سنة 2000. وطاولت الخسائر مصالح ما لا يقل عن 80 مليون اميركي.

وجاءت الانهيارات الاخيرة بسبب الذعر السياسي الذي اصاب الاسواق المالية، وفقدان الثقة في بيانات الشركات، وتوقعات الارباح المتواضعة. وزادت الفضائح المحاسبية الطين بلة فتدحرجت اسعار الاسهم ضاربة انشطة «الصناديق الاستثمارية» التي يراهن عليها الاميركيون لضمان مستقبلهم بعد بلوغ سن التقاعد. ولا تقتصر الخسائر على المستثمرين الاميركيين بل انها تشمل الكثير من المستثمرين الدوليين، اضافة الى سلبيات ناجمة عن صلة حلقات اسواق المال ببعضها، وهيمنة السوق الاميركية على ما نسبته قرابة 34 في المئة من القيمة الاجمالية للاسهم المتداولة في اسواق المال العالمية. فالقيمة السوقية الدولية بلغت في نهاية 1999 نحو 35 تريليون دولار ثم تراجعت في العام 2001 الى 26,6 تريليون دولار. وبلغت حصة الاسهم الاميركية منها 17,5 تريليون دولار، وحصة بورصة لندن 2,6 تريليون دولار.

ولا تقتصر سلبيات الانهيار المالي على توظيفات المستثمرين بل تمتد تداعياتها لتشمل معظم القطاعات الاقتصادية بما فيها تراجع القوة الشرائية وانكماش الاسواق وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل.

وفي الحقيقة ان انهيار القيمة التداولية للاسهم اختتم سلسلة تراجعات اقتصادية اسهمت في تأسيس عناصر الازمة الدولية التي تعاني منها الآن الاسواق المالية. فمنذ العام 1990 دخل الاقتصاد العالمي في فضاء سياسي ساخن بعد انهيار «الحرب الباردة» عبَّر عن نفسه بالازمة الخانقة التي اصابت اقتصادات «نمورآسيا» نتيجة الصدمة التي اصابت «آسيا» بتراجع اهتمام واشنطن بدعم صناعات (التكنولوجيا، والمعلومات) الدول الحليفة لها لمواجهة ما كان يسمى بالخطر الشيوعي.

وبسبب اختلاف الاولويات السياسية للاستراتيجية الاميركية في آسيا تركّز اهتمام واشنطن على تنشيط اقتصادها الداخلي بالحد من منافسة «نمور آسيا» واستقطاب اموال المستثمرين لتطوير تكنولوجيا المعلومات والطاقة. ونجحت واشنطن في التقدم خطوات مهمة الى الامام في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون إلا أن ضربة 11 سبتمبر التي ترافقت مع اختلاف الاستراتيجية الاميركية بعودة الحزب الجمهوري الى البيت الابيض احبط خطط التطوير واستكمال الهجوم الاخير على «نمور آسيا». فالضربة التي ألحقت الخسائر المادية بالاقتصاد قللت من الهيبة السياسية الاميركية. ثم كرّت سلسلة ضربات موجعة هزت الثقة الدولية بالاقتصاد الاميركي مثل انهيار شركة «انرون» للطاقة الكهربائية (تبلغ دورتها السنوية 100 مليار دولار) وتلتها اعلان شركة «وورد كوم» للاتصالات عن افلاسها (اكبر افلاس في تاريخ الشركات)، ثم انهيار القيمة المتداولة للأسهم في الاسواق المالية. واخيراً اعلنت شركة «يوانس ارويز» للطيران افلاسها الاثنين الماضي (13 اغسطس) بعد خسارة صافية قدرت في نصف سنة بـ 248 مليون دولار.

قد تكون الانهيارات الاخيرة مؤقتة وربما تنجح الولايات المتحدة في تجاوزها إلا أن الاساسي في الازمة هو ان الاقتصاد الاميركي دخل في طور «الازمات الدائمة» فما يكاد يخرج من مشكلة حتى يدخل في اخرى.

وهذا يدل على مسألة حسّاسة لها صلة بالسياسة وليس بالمال. فالاقتصاد الاميركي لم يعد يتميزبالمرونة السابقة التي كانت تعطي لتوازن المصالح الدولية مكانها الطبيعي لنسج علاقات متوازنة بين الدول الكبرى. فواشنطن منذ العام 1991 استبدلت قوة التوزان بسياسة القوة وهي خطوة حققت بعض التقدم لسنوات قليلة ولكنها ستسهم في عزلة اميركا وتراجع اقتصادها لسنوات كثيرة.

في لقاءات أجرتها «الوسط» مع قادة المعارضة بعد عودتهم من واشنطن:

اجماع على التنسيق مع أميركا لإسقاط صدام وإقامة نظام جديد في العراق

■ لندن - مهدي السعيد

□ يستدعي التوجه الأميركي لاسقاط نظام صدام حسين جملة اعتبارات اهمها الاعتماد على قوى المعارضة العراقية التي لا ترفض التعاون مع واشنطن لتحقيق هذا الهدف، لذلك عملت الادارة الأميركية السابقة واللاحقة على دعم اطراف معينة من هذه المعارضة، واخيراً قررت ادارة بوش الابن دعوة هذه الأطراف الى واشنطن للتباحث في وسائل تنسيق العمل للمضي في عملية اسقاط صدام حسين ورسم ملامح النظام الجديد. وبعد عودتهم من واشنطن، التقت بهم «الوسط» وطرحت عليهم اسئلة من بينها ما يتعلق بنتائج الاجتماعات والتوجهات المستقبلية في عمل المعارضة والخطط المطروحة لاقامة النظام البديل وشكل الحكومة المقبلة، واسئلة اخرى، وهنا نص الاجابات:

الشريف

زعيم من المعارضة العراقية يتحدث إلى الصحافيين

– الشريف علي بن الحسين (راعي الملكية الدستورية والمتحدث باسم المؤتمر الوطني العراقي):

النتائج التي تمخضت عن لقاءاتنا مع المسئولين الأميركان جيدة جدا، حيث بينوا لنا أصرارهم على تغيير نظام صدام حسين، وليس لديهم أي تردد أو تراجع عن هذه السياسة، وقد طرح بعض أعضاء الوفد عليهم مخاوفهم عن حدوث مثل هذا التراجع لاسيما أن الفترات السابقة قد شهدت بعض حالات التراجع، وأكدوا لنا أنهم في هذه المرة سوف يستمرون إلى آخر الطريق وهم مصرون جدا على اتمام تحركهم وقالوا: إنهم لا يضحون بارواح جنودهم وأبنائهم في هذه العملية من أجل استبدال دكتاتور بدكتاتور آخر، وإنهم يشاركوننا برؤيتنا المستقبلية للعراق الجديد، في أن يكون حراً وديمقراطياً يحترم حكم القانون وحقوق الإنسان. وقد بينا لهم أن الشعب العراقي كله ضد النظام وأن القوات المسلحة وحتى الحرس الجمهوري سوف لن يدافع عن النظام، بل إذا حانت الفرصة فإنهم سوف يتحولون ضد النظام، والأمر الآن يختلف عن الحرب الـ 91، فتلك الحرب لم تكن ضد صدام حسين، أما هذه الحرب فهي واضحة للجميع، وهنا نتمنى أن تتركز الضربات ضد النظام وليس ضد القوات المسلحة العراقية أو البنية التحتية أو الشعب العراق.

وفي الجانب الآخر، فقد وضحنا لهم توجهنا لعقد اجتماع موسع للمعارضة العراقية بغية لمّ شملها وتوسيع قاعدتها والتخطيط لعملية التغيير وملء الفراغ بعد سقوط النظام والاتفاق على الأسس والمبادئ التي تحكم مستقبل العراق، وأكدنا لهم أن المعارضة العراقية تحرص على وحدة العراق ولا توجد أية فكرة لتجزئته ونحن نسعى أيضاً لطمأنة دول الجوار، وقد وعدونا أن الإدارة الأميركية سوف تعمل لصالح الطموح العراقي في التغيير، وان القرار الأول والأخير لتحديد مستقبل العراق سيقره الشعب العراقي. التقينا بجميع الدوائر في الإدارة الأميركية والقيادات العليا كوزير الخارجية ووزير الدفاع ونائب الرئيس ووزيرة الأمن القومي.

وفي واشنطن التأم اجتماع أعضاء الوفد وقرروا تأسيس اللجنة التحضيرية من أجل البدء فوراً لإعداد الاجتماع الموسع ودعوة الأطراف جميعاً للمشاركة في هذا الاجتماع.

وفي سياق اللقاءات مع المسئولين الأميركان أثيرت قضية الاعتماد على قائد عسكري أو انقلاب عسكري أو زعيم جديد على خط العهود السابقة، ولكن السياسة الأميركية كما أشار المسئولون فيها لا تعتمد على هذا الحل، وأصبح موضوع الانقلاب العسكري أو ظهور زعيم آخر جديد مرفوض من قبلهم، وهذه نقطة مهمة في تحول الموقف الأميركي.

وفيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية، وهي المرحلة التي تلي سقوط النظام الحاكم، فإن ذلك يتطلب إدارة مؤقتة وحكومة انتقالية، فالموضوع يخضع للتوقيت متى؟ وكيف؟ وهل يكون ذلك في فترة الضربة العسكرية أم قبل هذه الضربة؟ طبعاً الأمر محسوماً بعد الضربة، فلابد من قيام حكومة مؤقتة، والنقاش يدور حالياً حول هذا الموضوع، ويجب أن تكون هذه الحكومة على الأرض العراقية وليس في المنفى كما تريد أكثرية قوى المعارضة، ثم كيف نكسب اعترافات الدول بهذه الحكومة، وعلى هذه الحكومة أن تكون فعّالة ولديها الامكانات حتى لا تكون مجرد أسماء على ورق، وأخيراً يجب أن لا نختصر أعضاء الحكومة فقط على المعارضين في الخارج، وإنما على المعارضين في الداخل، وربما مسئولون في النظام الحالي من الاستفادة من تجربتهم وخبرتهم، لأننا نعلم بأن الكثيرين من المسئولين في الدولة العراقية الحالية هم وطنيون ومخلصون لبلدهم.

– إياد علاوي (أمين عام حركة الوفاق الوطني):

الاجتماعات الأخيرة لوفد مشترك من المعارضة العراقية كانت جيدة جداً من حيث التعبير عن وحدة هدف المعارضة باسقاط النظام وإقامة النظام الديمقراطي وتفهم الجانب الأميركي لهذه الاطروحات مع احترام خصوصية القرار الوطني العراقي حيث كان هناك توافق في الرؤى مع الجانب الأميركي. التغيير في العراق أصبح أمراً واقعاً إنشاء الله بسبب عوامل داخلية عراقية وإقليمية ودولية.

أما بخصوص الموقف الأميركي الحاسم فنحن لا نعرف ما هي حقيقة المشروع الأميركي، نعرف أن هناك جدية أميركية على رغم قوى الشعب العراقي وهناك جدية أميركية بتوجيه ضربات عسكرية قوية إلى النظام الحاكم في بغداد، مما سيجعل الفرصة مفتوحة لقوى الشعب والجيش للتحرك... نأمل ونسأل الله عز وجل أن يسقط صدام على يد العراقيين أو يترك الحكم قبل أية عمليات عسكرية ضده وضد نظامه من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في العالم والمنطقة، لكننا – في الوفاق – لا نعلم أن كان هناك مشروع اميركي أو ما هو هذا المشروع.

نعم، نحن مع الدعوة لعقد مؤتمر عام للمعارضة في هذا المفصل التاريخي المهم الذي تمر به المسألة العراقية، وحركتنا مؤمنة بضرورة توسيع سقف المعارضة من خلال اشتراك قوى وشخصيات معارضة فاعلة في كيان جديد ومقتدر للمعارضة، وقد طرحت حركتنا وجهة نظرها في أدبياتها، وهناك عين الرؤى من قبل الأطراف الرئيسية التي شاركت في اجتماعات واشنطن.

إن كل أطراف المعارضة تؤكد على مسألة الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان والفيديرالية، ويبقى الأمر في طيات الكلام ما لم يقترن بالممارسة على الأرض وفي الواقع. لكن الاعلان عن النوايا مسألة في غاية الأهمية في هذه المرحلة التي تستوجب توضيح المواقف وإعلانها وهذا ما عدت له أطراف المعارضة كلها ومن دون استثناء، لكن كيف ومتى ستحصل التحولات الديمقراطية، تبقى مسألة نظرية لحين حصول التغيير إن شاء الله.

أما بخصوص البديل المقبل، فإن حركة الوفاق مقتنعة بمبدأين أساسيين كطريق للديمقراطية: إقرار الحقوق الأساسية للمواطن العراقي والاقرار العملي لمبدأ المشاركة في السلطة، وهذه هي الخطوات التي ستعود إلى نظام ديمقراطي تعددي يقوم على أساس اللامركزية، كالفيديرالية مثلاً ضمن عراق موحد هذه الأفكار والرؤى يجب أن تغير من خلال مجلس وطني عراقي بعد سقوط صدام، فالمعارضة تستطيع أن تعبّر عن رأيها الخاص. لكنها لا تستطيع الآن أن تعبر عن رأي المجتمع العراقي، فالعراقيون هم سيقررون كيف سيكون حال العراق بعد سقوط النظام الحاكم.

– حامد البياتي (ممثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق):

في لقاءاتنا مع المسئولين الأميركان طرحنا وجهات نظرنا عن أوضاع العراق وأوضاع المعارضة ومستقبل العراق، وبالنسبة للقضية الأولى أكدنا على أن مشكلة الشعب العراقي ترتبط بنظام صدام الذي يضطهد جميع أبناء وطوائف وفئات الشعب العراقي، سواء في الشمال أو الوسط أو الجنوب، وذكرنا لهم ضرورة حماية الشعب العراقي بناءً على قرارات الأمم المتحدة، ومنها قرار 687 و688 و949 وقلنا ان المجتمع الدولي ويضمنه الولايات المتحدة مسئولة عن حماية الشعب العراقي وعند تطبيق هذه القرارات الدولية سيكون بمقدور العراقيين ضمان مستقبلهم. أما بخصوص موضوع التغيير فقد أكدنا على أن التغيير هو مسئولية الشعب العراقي وقوى المعارضة وأن أي اغفال لهذه الحقائق قد يؤدي إلى عدم الاستقرار في العراق والمنطقة، ومنها موضوع الخيار العسكري، حيث أكدنا على أن الخيار العسكري وخيار الغزو قد يؤدي إلى عدم الاستقرار، لذلك فإن المعارضة العراقية هي المسئولة عن عملية التغيير، فالنظام المقبل يجب أن يكون نظاماً يمثل جميع فئات وطوائف وقوميات الشعب العراقي ويكون نظاماً دستورياً، برلمانياً تعددياً، وقد أيدوا هذه الأفكار ووافقوا على القضايا التي طرحت من قبلها.

وأعلمناهم بأننا نريد عقد مؤتمر موسع للمعارضة في أوروبا نقوم نحن بتنظيمه وتمويله لذلك شكلنا لجنة من الأطراف الستة التي شاركت في اجتماعات واشنطن، وهذه اللجنة التحضيرية ستقوم بالاتصال بأطراف المعارضة من أجل الإعداد للمؤتمر الذي سيعقد في الشهر المقبل لمسنا اصراراً أميركياً على الإطاحة بنظام صدام، وفي الواقع فإنهم أشاروا إلى أن قرار التغيير قد اتخذ من قبل الإدارة الأميركية، ولكن مسألة التوقيت والكيفية فهي متروكة للرئيس الأميركي نفسه. بيد أننا أعدنا التأكيد بأن الغزو العسكري ربما يؤدي إلى ضرب المدنيين وضرب البنية التحتية وبالتالي فنحن نعتقد أن المطلوب هو أن تقوم الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بتطبيق قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن، وإذا توافرت الحماية للشعب العراقي فإنه سيكون قادراً على إجراء التغيير. وأشرنا إلى أن جميع قوى المعارضة متمسكة بوحدة العراق أرضاً وشعباً وحكومة مقبلة وان المعارضة موحدة ولم يحدث هناك أي خلاف أو صراع بين أطرافها، وفي الحقيقة نحن نعتقد أن العراق سوف لن يتعرض للتقسيم ولا تحصل حرب أهلية، لأن الجميع اتفقوا على اسقاط نظام صدام حسين وان جميع فئات وقوميات ومذاهب الشعب العراقي ستشارك في عملية الاسقاط والحكم المستقبلي.

اتفقنا على تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الموسع المقبل ولكن لم نناقش تفاصيل المرحلة الانتقالية أو موضوع الحكومة المؤقتة لأننا لا نريد أن ننفرد كأطراف ستة بالقرار، وإنما نناقش ذلك في مؤتمر المعارضة الذي ستشارك فيه جميع قوى المعارضة في المستقبل القريب. وبالنسبة لموضوع الحضور فقد اتفقت الأطراف الستة على أن الخطاب السياسي في «مؤتمر صلاح الدين» الذي أقرّته المعارضة آنذاك سيكون الأساس في الخطاب السياسي للمؤتمر المقبل، كما اتفقنا على أن الخطاب السياسي الذي طرحناه في واشنطن والذي طرحه سماحة السيد عبدالعزيز الحكيم في لقائين متوازيين مع الإدارة الأميركية الأول كان مع وكيل وزير الخارجية ماركت روسمين ومع مساعد وزير الدفاع دوكلس فايف في وزارة الخارجية، والاجتماع الثاني كان مع نائب الرئيس ديك تشيني. وخلال هذين الاجتماعين طرح عبدالعزيز الحكيم الأفكار التي أشرت إليها في بداية الحديث، وهي أن التغيير في العراق مسئولية الشعب العراقي، وأن للمعارضة العراقية استقلالية، أما الحكم المقبل فيجب أن يكون حكماً تعددياً وبرلمانياً ودستورياً.

نعتقد أن مواقف النظام المقبل ستحمل رسالة سلام إلى دول المنطقة، خصوصاً الدول التي تعرضت لحروب بسبب سياسات نظام صدام مثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي شن صدام عليها حرباً لمدة ثمانية سنوات والكويت التي احتلها صدام وألغاها من الخريطة، وهكذا الحال بالنسبة للدول الأخرى. وسيلتزم النظام المقبل بالعهود والمواثيق الدولية وميثاق الأمم المتحدة ويبتعد عن تهديد السلم والاستقرار ويحترم حقوق الإنسان ويمارس التعددية ويمنح الشعب العراقي الحرية الحقيقية السياسية والدينية وحرية إقامة الأحزاب والنقابات وحرية الصحافة. واعتقد أن مثل هذا النظام سيكون قادراً على إزالة المشكلات ومنها موضوع العقوبات والتعويضات والقضايا العالقة التي جاءت كمشكلات ومنها موضوع العقوبات والتعويضات والقضايا العالقة التي جاءت كمشكلات للعراق بسبب سياسات نظام صدام وليس بسب الشعب العراقي.

لماذا تعارض دمشق الحرب الأميركية على العراق؟

■ دمشق - فايز سارة

□ قد لا يكون في السياسة السورية الخارجية الحالية ما هو أكثر وضوحاً من معارضة الحرب الأميركية على العراق، وهو موقف جرى التأكيد عليه باستمرار على كل المستويات، وغالباً ما كانت التأكيدات تتوالى مع تزايد الأحاديث عن احتمال الحرب على العراق، ووضوح الموقف السوري والتأكيدات المتتالية عليه، تعود إلى جملة أسباب، تتداخل فيها السياسة والاقتصاد، ويختلط فيها ما هو راهن مع المستقبلي.

ولاشك في أن الأهم في الأسباب السياسية، معارضة دمشق لاعتماد سياسة القوة في التعامل مع بلد عربي، وهو مبدأ كثيراً ما اعلنته دمشق، التي تعارض أيضاً هدف الحرب الأميركية، المتمثل في تغيير السلطة في بغداد، وإقامة سلطة جديدة أقرب إلى السلطة التي نصبتها واشنطن في أفغانستان بزعامة حميد قرضاي.

ويضفي موقع العراق بالنسبة إلى سورية أبعاداً أخرى إلى السببين الرئيسيين، حيث أن العراق مجاور لسورية، ويشكل عمقاً استراتيجياً لها وهو يصلها مباشرة إلى عمق تحالفها القوي مع إيران، إضافة إلى أن العلاقات السورية – العراقية من الناحيتين السياسية والاقتصادية هي في أفضل حالاتها على مدار أكثر من خمسة عقود متتالية.

وتمثل العلاقات الاقتصادية القائمة بين سورية والعراق أسباباً أخرى في أسباب معارضة سورية للحرب الأميركية ضد العراق، إذ أن العلاقات التجارية تحسنت بين البلدين منذ العام 1997، وهو تاريخ عودة العلاقات بين البلدين بعد قطيعة طويلة. تطورت العلاقات التجارية في السنوات الأخيرة، وتم فيها توقيع الكثير من الاتفاقات بينها اتفاق «التجارة الحرة». تجاوز حجم المبادلات بين البلدين مبلغ ملياري دولار في العام 2001، حسب ما أكده وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح، وهو مبلغ مهم لسورية التي يقترب حجم موازنتها السنوية إلى نحو سبعة مليارات دولار. في ملف العلاقات الاقتصادية السورية – العراقية سبب آخر لمعارضة دمشق، وهو موضوع النفط، إذ يقدم العراق نفطاً تتراوح كميته ما بين 150 – 200 ألف برميل بأسعار مخفضة، إضافة إلى كميات أخرى مجانية، تلعب في مجموعها دوراً مهماً في دعم الاقتصاد السوري الذي يعاني منذ سنوات من مشكلات وصعوبات.

وتجعل هذه الاسباب من المعارضة السورية للحرب على العراق، قضية تتداخل فيها الاعتبارات السياسية مع الاعتبارات المصلحية، التي تتهدد جميعاً سورية مع احتمال تغيير النظام في بغداد ومجيء نظام يعادي التوجهات السورية، أو لا يتعاطف معها في الحد الأدنى.

عملت دمشق على مدار عقد من السنوات باتجاه التخفيف من نتائج حرب الخليج الثانية 1991، ولا سيما حصار العراق، بل دعت من أجل عودة العراق إلى محيطه العربي، وتصفية آثار حرب الخليج الثانية في البعدين العربي والدولي وتكللت مساعي دمشق في هذا الاتجاه بتحقيق نجاحات، لاسيما في التحسن الملموس لعلاقات العراق مع الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية.

غير أن نتائج جهود دمشق في إعادة العراق إلى محيطه، ظلت محدودة في مواجهة الاصرار الأميركي في الحرب على العراق، وهي ستكون كذلك في ممانعة شن تلك الحرب. إذ لا تملك دمشق ما يكفي من القوة السياسية لمنع الحرب، وهي ليست بوارد منع الحرب من حيث القوة العسكرية. ولكن دمشق بمعارضتها الحرب على العراق، تقوي المعارضة الإقليمية المعلنة، وهي سوف تؤثر خلال علاقتها مع أطراف في المعارضة العراقية، كما هو الحال مع المعارضة الكردية في شمال العراق ومع المجلس الأعلى للثورة الاسلامية، في عدم توحد المعارضة خلف القرار الأميركي لخوض الحرب، وكلها أمور تجعل من معارضة الحرب الأميركية على العراق ذات تأثيرات متعددة وإن تكن غير كبيرة، إذا قررت الولايات المتحدة المضي نحو حربها ضد العراق.

من الحشود العسكرية الاميركية في المنطقة